رقم الوثيقة: Further information on UA: 35/13 Index: MDE 31/005/13 بتاريخ: 14 فبراير/شباط 2012

تحـرك عاجـل

إعدام أحمد صالح عبدالله المعوري

أُعدم أحمد صالح عبدالله المعوري في اليمن في 13 فبراير/شباط

في 13 فبراير/شباط أُعدم **أحمد صالح عبدالله المعوري** رمياً بالرصاص. وقد تحدثت معه منظمة العفو الدولية بالهاتف قبل لحظات من اقتياده إلى ساحة السجن لإعدامه.

وكان أحمد صالح عبدالله المعوري محتجزاً في الحبس الانفرادي في أحد سجون البيضاء الواقعة جنوب شرق العاصمة صنعاء. وكان في البداية قد حُكم عليه بالإعدام بتهمة القتل العمد في عام 2003. وفي عام 2004، أيَّدت محكمة الاستئناف والمحكمة العليا ذلك الحكم، ولكنه مُنح عفواً قي وقت لاحق، أولاً من قِبل بعض أفراد عائلة الضحايا، ومن ثم من الرئيس علي عبدالله صالح في يناير/كانون الثاني 2006. بيد أن أقرباء آخرين في الدم قدموا شكوى جديدة ضد أحمد صالح عبدالله المعوري، نتج عنها محاكمته والحكم عليه بالإعدام مرة أخرى في سبتمبر/أيلول 2006. ولقد أيدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر في عام 2008، وهو ما قامت به أيضاً المحكمة العليا في عام 2010. وفي عام 2010 أصدر الرئيس اليمني في ذلك الوقت عفواً عنه مرة أخرى على أساس أنه كان قد مُنح عفواً من قبل عائلة الضحايا، ولكن العائلة سحبت العفو لاحقاً لأسباب غير معروفة لمنظمة العفو الدولية، وأمرت بالمضي قدماً في تنفيذ الإعدام.

وتحدثت منظمة العفو الدولية إلى مسؤولي السجن في البيضاء في محاولة لوقف تنفيذ الإعدام في 13 فبراير/شباط، فردُّوا بأنهم لن يفعلوا إلا إذا تلقوا أمراً من المدعي العام بذلك. وعندما تحدثت منظمة العفو الدولية مع أحمد صالح

عبدالله المعوري، في مكالمة هاتفية ربما كانت الأخيرة له، حاول تمرير الهاتف إلى ممثل الادعاء العام الموجود هناك، ولكن المسؤول رفض التحدث إلى المنظمة.

لا يُطلب القيام بأي تحرك آخر من قبل شبكة التحرك العاجل. ونتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الذين أرسلو مناشدات بهذا الشأن.

هذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم: UA 35/13.

معلومات إضافية: http://www.amnesty.org/en/library/info/mde31/003/2013

تحـرك عاجـل

إعدام أحمد صالح عبدالله المعوري

معلومات إضافية

تساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق قديمة بشأن استخدام عقوبة الإعدام في اليمن، وخاصة لأن أحكام الإعدام غالباً ما تصدر عقب إجراءات لا تفي بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة. ففي عام 2012 أُعدم عشرات الأشخاص، وفي عام 2011 أعُدم ما لا يقل عن 41 شخصاً، وفي عام 2010 أُعدم ما لا يقل عن 62 شخصاً. ويُعتقد أن هناك مئات الأشخاص تحت طائلة حكم الإعدام حالياً.

وتعترف منظمة العفو الدولية بحق الحكومات في ومسؤوليتها عن تقديم الأشخاص الذين يُشتبه في أنهم ارتكبوا جرائم جنائية معترف بها، ولكنها تعارض عقوبة الإعدام بلا قيد أو شرط وفي جميع الحالات لأنها تمثل العقوبة النهائية القاسية واللاإنسانية والمهينة، وتشكل انتهاكاً للحق في الحياة نفسها.

الاسم: أحمد صالح عبدالله المعوري

النوع الاجتماعي: ذكر

رقم الوثيقة: Further information on UA: 35/13 Index: MDE 31/005/13 بتاريخ: 14 فبراير/شباط 2012